



دعوى فصل و تعيين الحدود

لكل مالك أن يجبر جاره على وضع حدود لأملكهما المتلاصقة، وتكون نفقات

التحديد شركة بينهما.

ما هي دعوى فصل و تعيين الحدود؟

دعوى تعيين الحدود دعوى عينية عقارية ، وهي دعوى غير قابلة للتقادم ما دام سببها قائماً وهو التلاصق ما بين الأراضي المتجاورة

مثال على دعوى فصل و تعيين الحدود:

ان أرضين غير مبنيتين متلاصقتان ، وهما مملوكتان ملكية خاصة لمالكين مختلفين ، ويريد أحد المالكين او كلاهما وضع حدود فاصلة ما بين أرضيهما ، حتي تتميز كل أرض عن الأخرى . ووجه ان وضع الحدود قيد علي الملكية هو ان كل مالك من المالكين المتلاصقين يجبر علي المساهمة في هذا العمل ، فتتقيد بذلك حريته في ملكه بعد ان كان حراً في تحديد هذا الملك او في عدم تحديده ، وذلك ما لم يتراض المالكان ويتفقا وديا علي وضع الحدود ، فان تعذر هذا الاتفاق ، اما لرغبة احدهما في تجنب نفقات التحديد او لخشيته من ظهور زيادة في ملكه يكون قد اغتصبها او لغير ذلك من الأسباب ، جاز للمالك الآخر ان يرفع علي المالك الأول دعوى تعيين الحدود.

الاختصاص القضائي ، وهل تعيين الحدود هي نزاع على الملكية؟

دعوى تعيين الحدود هي من اختصاص القاضي الجزئي مهما كانت قيمة الأرض و الدعوى لا تتعرض لنزاع في الملكية ، لأن الأصل ان الملكية ثابتة . وكل ما ثبت فيه المحكمة هي مسألة مادية وهي التعرف علي المعالم والحدود الفاصلة ما بين أرضين متلاصقين ، ووضع علامات بارزة لهذه الحدود، وتكون المحكمة الجزئية المختصة هي المحكمة الكائن في دائرتها الأراضي المتلاصقة.



أطراف الدعوى:

أي من المالكين المتلاصقين ان يكون طرفاً في دعوي تعيين الحدود، فيجوز لكل منهما ان يرفع هذه الدعوي علي الآخر ، كذلك يجوز لصاحب حق الانتفاع وللمحتكر ولناظر الوقف ان يرفعوا دعوي تعيين الحدود . ولكن لا يجوز للمستأجر ولا للمزارع ان يرفع هذه الدعوي ولا ان يدخل طرفاً فيها فان حقه شخصي فليست له صفة في دعوي عينية كدعوي تعيين الحدود .

الأهلية:

ولما كانت هذه الدعوي من أعمال الإدارة ، فتكفي أهلية الإدارة في التقاضي . ويجوز للولي او الوصي او القيم او الوكيل وكالة عامة او ناقص الأهلية اذا كان يملك أعمال الإدارة ان يرفعها او ترفع عليه ، وذلك ما لم تختلط بنزاع في الملكية فعند ذلك تجب أهلية التصرف

إجراءات عملية التحديد:

- فحص سندات التملك للتأكد من مساحة الأراضى الملاصقة.
- مسح الأراضى المتلاصقة للتأكد من مساحتها الحقيقية
- رسم الحدود الفاصلة و اقامه معالم ثابتة لها عن طرق دق مدقات حديد
- تحرير محضر تحديد فيه اتجاهات الحدود المرسومة بدقة للرجوع اليها اذا انطمست الحدود.

شروط قبول الدعوى

- لا تقبل دعوي وضع الحدود الا من مالك ملاصق علي جاره فاذا كان الجوار منفصل بطريق عمومي او مجرى ماء فلا تقبل الدعوى اما اذا كان منفصل بطريق خاص او مسقاة خاصة تقبل الدعوى .
- لا يشترط لقبول دعوي وضع الحدود ان تكون الأملاك المتصلة من الأراضى الزراعية.
- دعوي وضع الحدود لا تكون مقبولة الا بالنسبة الي الأملاك الخاصة ، فلا يجوز رفعها لوضع الحدود بين مالك خاص وملك عام . فمن المقرر أن تحديد الأموال العامة من اختصاص السلطات الادارية



المقصود بوضع الحدود

هو وضع علامات مادية ظاهرة تبين معالم حدود كل من المالكين كوضع فواصل من الطوب او من الحديد بين بعضها والبعض مسافات ، فلا يبقى الا مد خطوط مستقيمة بين هذه الفواصل ليبين حد الملكية علي وجه الدقة

تقسيم النفقات:

- نفقات التحديد من فحص المستندات و الرسم تقسم مناصفة بحسب الرؤوس
- نفقات مسح الاراضى تقسم مناصفة بحسب الرؤوس
- نفقات الدعاوى فى حالة النزاع تكون على من خسر الدعوى

